انتخابات الرئاسة الامريكية بين اتحاد الجمهوريين والانشقاقات الديمقراطية

ديفيد بروكس
ترجمة ـ عادل صادق العامل

كان جمهور الناخبين الأمريكي منقسماً بالتساوي، عام 2000 . أما الآن، ونحن ندخل موسم تصويت آخر، فإن منظمة غالوب قد نشرت دراسة قائمة على اربعين ألف مقابلة، تظهر ان 45.5 بالمئة من المصوتين يتطابقون او يميلون الى الحزب الجمهوري و45.2 بالمئة يتطابقون او يميلون الى الحزب الديمقراطي.

فهل الأمر هكذا حقاً؟ هل يمكن ان نكون، بعد 11 أيلول والحرب العراقية وقبلة مادونا- برتني، قد عدنا الى حيث ابتدأنا ؟ منذ عام 2000 ، تنقلت عشرات الملايين من الناس، طلاق بعضها البعض الآخر، وغيرت مبادئها، فهل يمكن ان يتغير كل شيء في أمريكا إلا السياسة؟

أجل ولا. اجل، إن الانقسامات السياسية اليوم تشبه فعلاً تلك التي شقت الامة عام 2000، لكن لا. فعندما تنظر الى ماتحت ببيانات العناوين، ترى تغيراً مهماً واحداً في الاقل. فقد دفعت احداث السنوات الثلاث الماضية بالقضايا التي تقسم الديمقراطيين الى المقدمة ، ودفعت الى الخلف بالقضايا التي تشق الجمهوريين.

والنتيجة الاولى أن الحزب الجمهوري الآن اكثر توحداً من ذي قبل على الاطلاق. إذ ان واحداً وتسعين بالمئة من الجمهوريين يثنون على ما يفعله الرئيس بوش. بينما لم يحض بوش الأب بمثل هذا المستوى من التأييد عام 1992 ، وكانت الادارة الريغانية الجمهورية، فوق ذلك ، منشقة بين ما يدعى بالبراغماتيين والايديولوجيين.

فالجمهوريون اليوم لا يحبون بوش شخصياً فقط، بل يدعمون سياساته بشكل ساحق ايضاً. فإن 85 بالمئة من الجمهوريين، وفقاً لدراسة مركز بيو، يؤيدون الحرب في العراق، و82 بالمئة يعتقدون بأن الحرب الوقائية امر مبرر، و72 بالمئة يرون ان للولايات المتحدة الحق في احتجاز المشتبه بهم بقضايا الإرهاب من دون محاكمة.

بينما الديمقراطيون منقسمون على انفسهم في كل هذه القضايا. فوفقاً للدراسة المذكورة آنفاً، يعارض 54 بالمئة من الديمقراطيين الحرب في العراق، غير ان 39 بالمئة منهم يؤيدونها. ويعارض 44 بالمئة من هؤلاء الديمقراطيين مبدأ الحرب الوقائية، بينما يؤيد 52 بالمئة منهم احتجاز المشتبه بهم بقضايا الارهاب

من دون محاكمة، لكن 46 بالمئة يقف الى جانب ذلك.

ويتمتع الليبراليون هذه الايام بكل التعاطف. وهم يهيمنون على احداث الحملة في أيوا ونيو همشاير، لكنهم لم يفوزوا بأكثر من نصف الصوتين في

حزبهم.

والديمقراطيون منقسمون أيضاً بشأن قضايا رئيسة، مثل (نفتا) وما إذا كان من الواجب تخفيض كل استقطاعات (ضرائب) بوش. والانقسام الأكبر بين الديمقراطيين انقسام تجريدي. فجزء من الحزب، ويقوده هوارد دين، يشعر بالاشمئزاز من الجمهوريين الى حد انه لا يعتقد بان من الممكن العمل مع مثل هؤلاء الناس. بينما هناك آخرون، منهم ديك غيفارد وجون كيري وهيلاري كلنتون، يقرون بان الجمهوريين في السلطة ، ويرغبون بالعمل معهم والتقرب بطريقة مختلفة تماماً من السياسة.

وهذا الوقف- الاتحاد الجمهوري والانشقاقات الديمقراطية- يعني ان الصوت الديمقراطي اقل تماسكاً، على المستوى الرئاسي في الاقل. ففي مبارزة تحصل بين بوش ودين، سيصوت 20 بالمئة من الديمقراطيين لمصلحة بوش، وفقاً لاستفتاء (CBS)، بينما سيصوت لمصلحة دين 3 بالمئة من الجمهوريين ، عموماً فإن بوش يتقدم دين بعشرين نقطة. وفي أيوا ونيو همشاير، وهما ولايتان متقلبتان ويعرف الصوتون فيهما كلا المرشحين جيداً، يتفوق بوش بفارق مهم.

بكلمات أخرى، حالياً في الاقل، فإن بوش قد شق طريقه عبر اقسام الـ 45/45 التحزبي.

فهو شخصية استقطابية ، غير ان هناك من الناس الذين يؤيدونه اكثر من الذين يعارضونه وهذا التأييد ليس شخصياً فقط. إنه يقام داخل مشهد القضية. ووفقاً لاستفتاء واشنطن بوست (ABC)، فإن 57 بالمئة من الامريكيين يقولون انهم اكثر احتمالاً لتأييد مرشح أيد الذهاب للحرب في العراق، بينما يقول 35 بالمئة فقط انهم سيكونون اقل احتمالاً لفعل ذلك. وفقاً لدراسة مركز بيو المذكورة آنفاً، فإن 59 بالمئة يعتقدون بأن الحرب في العراق قد ساعدت في الحرب الأوسع ضد الارهاب .

وهذا كله يعني أمرين . اولاً ، ونحن ننغمر في هذه الفترة من التنافس الديمقراطي الأولي، يجدر بنا ان نتذكر ان الصوتين الأوليين الديمقراطيين هم نقطة خادعة لجمهور الناخبين عموماً. وثانياً، وفي الوقت الذي تجعل الضغوط الانجذابية الانتخاب العام في حالة توتر، فإن من الخطأ التفكير بأن جمهور الناخبين ثابت. فهناك ملايين الناس الذين يمكن ان يميلوا نحو هذا الحزب او ذاك ، عدا الذين يمكنهم الاقتناع بتأييد أحد المرشحين للرئاسة.

وفي الوقت الحاضر ، فإن الكثيرين يؤيدون (بوش).

عن نيويورك تايمز

الانتخابات التمهيدية والمؤتمرات الحزبية في الولايات المتحدة

تشكل مرحلة المؤتمرات لحزبية لاختيار المرشحين و الانتخابات التمهيدية التي بدأت على التوالي أمس الاول الاثنين في ولاية أيوا (وسط) وفي 27 كانون الثاني في نيو هامشير (شمال شرق) المرحلة الأولى من عملية انتخابية ستؤدي إلى انتخاب رئيس اميركي في الثاني من تشرين الثاني المقبل. وتنظم هذه المشاورات هذا العام في نحو أربعين من ولايات الاتحاد وفي منطقة كولومبيا (مدينة واشنطن) ومعظمها بين كانون الثاني وبداية الربيع.

وتختلف القواعد المعتمدة في معظم الأحيان لتنظيم وسير الانتخابات التمهيدية والمؤتمرات الحزبية من ولاية إلى أخرى وأحيانا بين انتخابات إلى أخرى. لكن كل هذه تنتهي إلى نتيجة واحدة هي تحديد المندوبين الديموقراطيين (4315)، والجمهوريين (2509) الذين سيشاركون في المؤتمر الوطني لحزبهم خلال الصيف المقبل.

وسيعقد المؤتمر الرابع والأربعون للحزب الديموقراطي في بوسطن (ماساتشوسيتس) من 26 إلى 29 تموز بينما سيعقد الجمهوريون مؤتمرهم الثامن والثلاثين من 30 آب الى الثاني من أيلول في نيويورك.

ويفترض أن يحصل مرشح الديموقراطيين إلى الاقتراع الرئاسي على تأييد 2162 صوتا في الأقل، و لجمهوري على 1255 صوتا. لكن تغيير اطفيفا يمكن أن يطرأ على عدد المندوبين حتى انعقاد مؤتمري الحزبين.

وفي لجانب لجمهوري، ستكون الانتخابات التمهيدية ومؤتمر الحزب شكلية بما أن الرئيس المنتهية ولايته جورج بوش لا يواجه أي خصم جدي. أما في الجانب الديموقراطي، فيتنافس ثمانية مرشحين لخوض السباق إلى البيت الأبيض. واعتاد لجمهوريون و الديموقراطيون أن يعقدوا انتخاباتهم التمهيدية ومؤتمراتهم لحزبية في اليوم نفسه.

وفي ما يلي القواعد العامة التي ستحكم في 4002 الانتخابات التمهيدية الـ 37 والمؤتمرات الحزبية (للجان الانتخابية) الـ 17 لاختيار المرشحين للديموقراطيين. أما لجمهوريون فسيجرون 25 عملية انتخابية تمهيدية و13 مؤتمرا حزبيا.

الانتخابات التمهيدية

يقوم الناخبون المسجلون في كل من الحزبين باختيار المندوبين عن ولاياتهم الذين يشاركون في المؤتمر الوطني للحزب وعددهم نسبي يحدد حسب عدد السكان. ويكون نحو سدس المندوبين الديموقراطيين أعضاء في الكونغرس وحكام الولايات و لمناطق وعمدة واشنطن ومجمل أعضاء اللجنة الوطنية للحزب. ويطلق على كل هؤلاء اسم "المندوبون فوق العادة". و الغالبية العظمى من المندوبين تملك حق التصويت في المؤتمر الوطني للحزب.

المؤتمرات الحزبية

وهذا النظام لاختيار المندوبين اقل مباشرة من الانتخابات التمهيدية لأن الناخبين المسجلين في كل من الحزبين ينتخبون ممثليهم أولا على مستوى المناطق التي تختار المندوبين إلى الدوائر التي تختار بعد ذلك المندوبين الذين سيتم إرسالهم إلى مؤتمر الحزب في الولاية. ويختار المؤتمر الأخير المندوبين الذين سيشاركون في المؤتمر الكبير للحزب.

عن: فرانس برس

في السباق إلى البيت الأبيض

الديموقراطيون بدؤوا عملية اختيار مرشحهم

جان لوي سانتيني

بدأ الحزب الديموقراطي أمس الأول الاثنين فعلاقاً من ولاية أيوا حملته الانتخابية الداخلية لاختيار مرشح يخوض السباق إلى البيت الأبيض، أمام الجمهوري جورج بوش الذي يطمح لولاية ثانية من أربع سنوات.

وكان يفترض أن تقتصر الانتخابات التمهيدية في أيوا، وهي تقليدياً أول اختبار في السباق الرئاسي على مرشحين اثنين هما هوارد دين الذي بدأ نجمه يلمع في أوساط الديموقراطيين، وريتشارد غيبارد، وهو احد أهم قدامى المحترفين السياسيين في أوساط الحزب. لكن مرشحين اثنين آخرين من بين الرشحين الديموقراطيين الثمانية تقدما بقوة ليشكلا مع دين وغيبارد الرباعي الأقوى وفق استطلاعات الرأي. ويرى المحلل السياسي المعروف مارك شيلدز أن "التكهن بمن سينتصر" أمر بالغ الصعوبة، خصوصا وان الاستطلاعات التقليدية في أيوا لم تكن أبداً ذات مصداقية كبيرة في الماضي.

وتقضي الرحلة الحالية في يوا بان يتجمع الناخبون الديموقراطيون في مجموعات صغيرة لمناقشة الخيارات، قبل أن يدلوا بأصواتهم. وتشير التقديرات إلى أن 100 الى 125 الف ناخب في هذه الولاية سيشاركون في هذه الرحلة.

وقد ضاعف الرشحون الأربعة الأوفر حظا من تحركهم في الساعات الأخيرة من الحملة في أيوا لاجتذاب أصوات المترددين في هذه الولاية في وسط الغرب الاميركي، وكان همهم موزعا بين تبادل الاتهامات في ما بينهم وبين توجيه الانتقادات إلى الخصم الرئيسي وهو الجمهوري جورج بوش.

ويرد دهوارد دين، الحاكم السابق لولاية فيرمونت على الدوام عبارته القائلة: "إنني الرشح الوحيد الذي يمكنه إلحاق الهزيمة بجورج بوش"، وهو ما يدعيه أيضا منافسوه الديموقراطيون. ويرد غيبارد عليه قائلا: "انا من يتمتع بالخبرة اكثر من أي كان في هذه الانتخابات"، مشددا على انه

أمضى 27 عاما في مجلس النواب، بينها 13 عاما كرئيس لكتلة الديموقراطيين.

ويضيف: "حان الوقت للتوقف عن إغداق الوعود في كل اتجاه، وهي وعود لا يمكن أن تتحقق أبداً".

لكن العديد من الرشحين الديموقراطيين فضلوا التركيز على الانتخابات التمهيدية في نيوهامشر في 27 كانون الثاني بدلا من أيوا، وبين هؤلاء يسلي كلارك الجنرال المتقاعد ورئيس الأركان السابق لقوات حلف شمال الأطلسي، وهو يأتي بين الأوائل في الاستطلاعات على غرار دين.

ومن الناحية النظرية فان عمليات الاستبعاد يمكن أن تستمر حتى آخر انتخابات تمهيدية في حزيران المقبل، ويتعين على الفائز، حتى يتم اختياره من قبل الحزب الديموقراطي في بوسطن في تموز المقبل، أن يحصل على أصوات 2162 مندوبا.

وتشكل الحرب في العراق مع موضوع مكافحة الإرهاب وسوق العمل، الموضوعات الرئيسية الكبرى التي تتركز عليها الحملة الانتخابية، سواء في وجه بوش أو في ما بين الديموقراطيين أنفسهم.

وفي إطار الحرب على العراق تفرد هوارد دين بحملة المعارضة القوية متهما الزعماء الديموقراطيين بأنهم انساقوا مع بوش. وكان دين، وهو طبيب في الخامسة والخمسين، برز السنة الماضية باعتباره الأوفر حظا على تجسيد غضب الديموقراطيين، لكنه ومنذ بضعة أسابيع وبعد الحملات التي شنها عليه منافسوه في الحزب بدأ يفقد بريقه كما بدأ العديد من الديموقراطيين يشكون في قدرته على إلحاق الهزيمة بجورج بوش في الثاني من تشرين الثاني 2004.

وتشير كل الاستطلاعات في أول انتخاب رئاسي بعد اعتداءات الحادي عشر من ايلول الى ان بوش سيخرج منتصراً، كائنا من كان منافسه. وكان بوش نفسه اختير رئيسا عام 2000 في اكثر انتخابات مثيرة للجدل في التاريخ الاميركي، مستفيدا من عدد محدود من الأصوات، ومن جدل حسمته للحاكم في فلوريدا. ولا يواجه بوش معارضة تستحق الذكر في أوساط الحزب الجمهوري نفسه، وهو يقول: "إنني جاهز ومرتاح ولدي عمل يجب أن أقوم به"، تاركا للماحكات السياسية موضوعا يخوضه الديموقراطيون.

ويتحرك بوش على الأرض مستفيدا من أي شيء يقربه من الاميركيين، بما في ذلك العودة إلى موضوع الإنسان على القمر الذي يفخر الاميركيون بأنهم أول من وطأ ترابه.

عن: وكالة فرانس برس

أزمة الترشيحات في إيران

هل يتخلص الدين من ضرائب الثيوقراطية؟

"قد تكون هذه أفضل فرصة للمحافظين اليمينيين، كي يزيحوا منافسيهم الإصلاحيين من المشهد السياسي".

هكذا رأى المحلل السياسي الإيراني سعيد ليلاز، حرب الاستنزاف الدائرة الآن في إيران بين الإصلاحيين والمحافظين حول الانتخابات المقبلة في 20 شباط 2004.

يمكن القول بشيء من الثقة أن هذه الحرب الدائرة في طهران تميل لصالح المحافظين، حتى الآن على الأقل. فمجلس الوصاية، المؤلف من 12 عضواً، والذي يدقق بمدى "إسلامية" القوانين والترشيحات للانتخابات، منع أكثر من 3600 شخص من بينهم 80 نائبا في البرلمان الحالي من الترشح لخوض الانتخابات القائمة.

وبرغم ذلك، لم تحدث انتفاضات شعبية كتلك التي حدثت للأسباب نفسها في مواعيد انتخابية سابقة، والنواب "المحظورون" الذين اعتصموا في مبنى "المجلس" (البرلمان) احتجاجا، وجدوا أنفسهم معزولين في احتجاجهم، رغم الصدى الذي لقيه إعلامياً.

هذا ما جعل المحافظين يقرأون الرسالة الشعبية كما هي: الناخبون الإيرانيون ملوا من ممثليهم الإصلاحيين، وفقدوا الثقة في قدرتهم على تحقيق الإصلاح. وكما أنهم امتنعوا في الانتخابات البلدية في شهر فبراير 2003 عن الإدلاء بأصواتهم (نسبة الاقتراع لم تتعد 15 %)، سيمتنعون الآن أيضا عن الاقتراع. وبالطبع، فإن قرار منع الكتلة الرئيسية من الإصلاحيين من الترشح سيعمق من هذا الملل، وهو ما سيفسح المجال واسعاً أمام وصول رئيس جمهورية وحكومة محافظين إلى السلطة، وسيسمح للأقلية المحافظة بالتحول إلى "أغلبية" في البرلمان المقبل، وهذا بدوره سيؤدي إلى إنهاء ثنائية السلطة "الديمقراطية - الثيوقراطية" في البلاد، لصالح المحافظين (الثيوقراطيين في رأي كثيرين).

ان رهان المحافظين الإيرانيين هنا، يستند إلى أمرين إضافيين اثنين:

الأول، أن الغرب (بما في ذلك الولايات المتحدة) سيكون مضطراً للاعتراف بهم كسلطة منتخبة، بغض النظر عن أعداد الناخبين.

وهذا الاضطرار سيصبح أكثر قبولاً واستساغة بفعل التنازلات التي بدء وابتقديمها له بالفعل في مجال السياسة الخارجية.

والثاني، يأملون بأن يمكنهم ذلك من تراجع الضغوط الخارجية وارتفاع أسعار النفط، ومن استرضاء جماهير الشباب الذين يشكلون ثلثي السبعين مليون إيراني، والذين يحتاجون بشدة إلى فرص عمل يوفرها الانفتاح على العالم الخارجي.

وكانت استطلاعات الرأي الأخيرة قد أشارت إلى أن الغالبية الكاسحة من الشباب، وبرغم حملات التعبئة الأيديولوجية - الدينية لهائلة التي يقوم بها المحافظون، تؤيد استئناف العلاقات مع الولايات المتحدة، وتطالب بحريات شخصية، وحتى جنسية أوسع.

مأزق تاريخي أم فرصة؟

هل تنجح هذه "الثورة المضادة" المحافظة؟ يبدو أن الأمر سيكون كذلك على المدى القصير، وهذا ليس فقط لأن المحافظين يمسكون بتلابيب السلطة عبر مؤسسات عدة مثل ولاية الفقيه، ومجلس الوصاية، وسلك القضاء، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، والأجهزة الأمنية والعسكرية، بل أيضا بسبب الضعف الشديد الذي أصاب منافسيهم الإصلاحيين.

منذ عام 1997، حين انتخب محمد خاتمي رئيساً بشكل كاسح، إلى عام 2001، حيث أعيد انتخابه بشكل كاسح أيضا، كانت غالبية الإيرانيين تراهن على إمكانية إصلاح النظام من الداخل.

لكن، وبعد مرور أكثر من ست سنوات على وصول الإصلاحيين إلى السلطة الديمقراطية المنتخبة، أثبتوا عجزهم التام، ليس فقط عن النجاح في هذا السعي، بل أيضا عن التصدي للمحافظين حين كان يتوجب التصدي.

لماذا أدمن الإصلاحيون على هذا العجز؟

لقد علقوا في "منزلة بين منزلتين" فيما يتعلق بنمط معارضتهم للنخب الدينية الحاكمة: فهم ليسوا قادرين على حمل المحافظين على تحقيق الإصلاحات بالتي هي أحسن ديموقراطيا، ولا هم مستعدون لمنازلتهم بدعم من النظام نفسه، والذين يعتبرون أنفسهم جزءا منه.

وهذا العجز وضع الإصلاحيين في مأزق تاريخي، وهو نفسه جعل المحافظين يرون في المأزق التاريخي لخصومهم فرصة تاريخية جديدة لهم.

هل ثمة ثورة جديدة؟

قد يكون ضعف الإصلاحيين فرصة بالفعل، لكنها ليست تاريخية، وبكلمات أوضح: خروج (أو إخراج) الإصلاحيين للتوقع من المشهد السياسي الإيراني بعد انتخابات 20 شباط القادم، قد ينسف كل الدفاعات الأيديولوجية - السياسية التي كان يوفرها هؤلاء الأخيرين للنظام، وقد يضع الأقلية الدينية المحافظة وجها لوجه مع أغلبية غاضبة ورافضة وخانقة.

لكن هذه المرة، قد لا تلجأ هذه الأغلبية فقط إلى معارضين من داخل النظام، أي من رجال دين يرتدون الثوب نفسه الذي يلبسه الإصلاحيون، وإنما قد تبرز أيضا ألوان قومية فارسية وعلمانية ليبرالية تطرح الشعار القاتل بالنسبة للنظام الملالي: فصل الدين عن الدولة، أو بالأحرى تحرير الدين من الأعباء السياسة والصالح ونموذج الدولة الثيوقراطية التي تستخدم الدين في تمرير منطقها الخاص، وسيكتسب هذا الشعار زخما قويا بفعل الرواتح القوية التي بدأت تفوح من الفساد الذي يغرق فيه العديد من رجال الدين، والذي يكتسح عمليا كل دوائر الدولة، والقطاع العام، وبنية الاقتصاد.

وتتحدث تقارير المعارضة الإيرانية في الخارج عن وجود شبكة مترامية من رجال الدين، تتبادل فيما بينها النافع والصالح، وتفرض إتاوات باهظة على كل مشروع جديد في القطاع الخاص، لا بل يشير أحد هذه التقارير إلى أن الدوافع الأيديولوجية لدى النخب الحاكمة تتراجع إلى المرتبة الرابعة أو الخامسة، حين يتعلق الأمر بمصالحها الاقتصادية.

وإذا ما أضيف هذا الفساد الاقتصادي إلى الفساد السياسي المستشري بسبب احتكار الأقلية الدينية غير المنتخبة للسلطة، ربما يتأكد الاستنتاج القائل بأن الظروف باتت مؤهلة لبروز تحديات شعبية حقيقية لنظام الملالي.

هل يمكن أن تصل هذه التحديات إلى مرحلة الثورة؟

صحيفة "الإيكونوميست" البريطانية الرزينة تعتقد ذلك، إذ قالت في عددها الصادر يوم 17 كانون الثاني: "الخطر بعيد المدى على الملالي، يكمن في عدم رضى الشبان الإيرانيين عنهم وفي رغبتهم بنظام ديمقراطي حقيقي وبحثهم عن وظائف. وبغض النظر عما ستؤول إليه الخلافات الراهنة حول الانتخابات، سواء القمع أو الحلول الوسط، فإن هذا لن يزيح من الصورة احتمال نشوب ثورة جديدة في إيران، على العكس، إنه سيجعلها أقرب على الأرجح".

عن: سويس إنفو

بعد رفض ترشيحات عدد كبير من الاصلاحيين

خاتمي يواجه خيارات سياسية صعبة

ستيفان سميث

يواجه الرئيس الإيراني محمد خاتمي مجددا معضلة الاختيار ما بين الوقوف بوجه المحافظين الساعين الى احتكار السلطات او التحول الى رئيس فاقد السلطة والصلاحيات. وتشهد ايران منذ الاحد ازمة سياسية كبيرة بعد رفض مجلس صيانة الدستور الذي يسيطر عليه المحافظون ترشيحات عدد كبير من الاصلاحيين الى الانتخابات التشريعية المقررة في 20 شباط.

وهناك اكثر من 80 نائبا اصلاحيا بين 3500 مرشح رفضت لجان المراقبة في مجلس صيانة الدستور ترشيحاتهم. ومعظم المستبعدين من الاصلاحيين الداعمين للرئيس. ولكد الصحافي والاكاديمي حميد رضا جلايبور ان "الناس مستاءون ومحبطون، ولكن هذا لا يعني ان خاتمي فقد كل نفوذ. انه لا يزال قادرا على ممارسة نفوذه". ولكنه اضاف انه "اذا لم يفعل (الرئيس) شيئا ولم يطالب بمراجعة القرار، ستكون تلك نهايته". وقال الصحافي والمحلل سعيد ليلاز ان الفرص امام الرئيس ضعيفة حتى يتمكن من انقاذ صورته. وقال "اذا استطاع خاتمي فعل شيء فسيتمكن من تحسين صورته". وقال ليلاز لفرانس برس "ولكن بما انه لا يرى لنفسه اي دور سياسي في المستقبل، فانه يبدو حذرا وسيتعين مواصلة لحركة الاصلاحية بدونه".

ويعتبر الرئيس الشخصية الثانية في الدولة بعد المرشد الاعلى للجمهورية علي خامنئي. ولكن في الوقت تعرضت صلاحيات خاتمي لكثير من التشذيب بايدي المحافظين المتشددين الذين بسطوا نفوذهم على القضاء وهيئات مراقبة اجهزة الدولة والاعلام وقوى الامن، وكلها قلاع محافظة تعارض الاصلاحات التي يرون فيها ابتعادا عن القيم الاسلامية.

ويرزح خاتمي حاليا تحت ضغوط قوية من جانب حلفائه لكي يعمل على تقوية سلطاته ولكي يثبت ان "الديموقراطية الاسلامية" قابلة للتطبيق وانها اكثر من مجرد شعار استخدمه للحصول على دعم الطلاب والشباب ونساء الذين انتخبوه في 1997 و2001.

وحذر محمد رضا خاتمي، شقيق الرئيس خاتمي وزعيم جبهة المشاركة ابرز احزاب المعارضة الاصلاحية، والذي كان من بين النواب المستبعدين عن الترشيح، ان "الرئيس مكلف احترام الدستور وسيكون هذا دليلا على مدى جديته". واكد ليلاز ان سيطرة الاصلاحيين على مجلس الشورى كانت اساسية حيث ان المجلس يشكل المكان الوحيد الآمن لتوجيه انتقادات سياسية. واضاف انه "خلافا لما يعتقد البعض، فعل مجلس الشورى الكثير خلال السنتين الماضيتين بوصفه منبرا للتعبير عن الرأي". واضاف "اذا لم يعد مجلس الشورى في يد الاصلاحيين سنعاني من ركود سياسي".

وكتبت صحيفة "يس - اي نو" في مقالة حول رفض الترشيحات، "انها محاولة انقلاب غير مشروعة (ولكن) حتى وان نجحت هذه المحاولة، فان من سيتسلمون السلطة لن يتمتعوا بشرعية". ويقول المحللون انه اذا انتصر المحافظون في الازمة الحالية وفي الانتخابات قد يتم التشكيك بشرعية الرئيس نفسه حتى نهاية ولايته في حزيران 2005.

عن: وكالة فرانس برس